****

**تقرير شهر ماي 2020**

**النقـابة الوطنية للصحفيين التونسيين**

**وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية**

**إعداد:**

**خولة شبح**

**مروى الكافي**

**محمود العروسي**

**منذر الشارني**

**الفصل 31 من الدستور التونسي**

"حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة

لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات"

**الفصل 9 من المرسوم 115 المتعلق**

**بحرية الصحافة والطباعة والنشر**

"يمنع فرض أيّ قيود تعوق حرّية تداول المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف مؤسّسات الإعلام في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حقّ المواطن في إعلام حرّ وتعدّدي وشفاف"

**مقدّمة عامة**

بدأت خلال شهر ماي 2020 تظهر بوادر الانفراج في الحالة الصحية بعد انتقال الوضع من الحجر الصحي العام إلى الحجر الصحي الموجه ما سمح بخروج فئة كبيرة من المواطنين للشارع وعودة الحركية الاقتصادية والاجتماعية، ومع عودة الاحتجاجات الاجتماعية نتيجة مخلفات جائحة كورونا عاد نسق اعتداءات المواطنين والمحتجين على الصحفيين إلى التصاعد وباتت بيئة عملهم خطرة أكثر خلال الفترة التي يشملها التقرير.

حيث تواصلت خلال شهر ماي الاعتداءات اللفظية و الهرسلة التي طالت الصحفيين خلال تغطيتهم للاحتجاجات و لحركة المواطنين عند عودة المرافق العامة للعمل. وبان بالكاشف تأثير الوضع الاجتماعي على ردود أفعال المواطنين التي بدت أكثر عنفا ووصلت الوضعية إلى حد اقتحام مؤسسة إذاعة "الكرامة" بولاية سيدي بوزيد لمنع استقبالها لأحد الضيوف.

وقد سجل شهر ماي 2020 أولى حالات السرقة التي سجلتها وحدة الرصد خلال هذه السنة حيث طالت عمليات السرقة وسائل الإعلام بعد أن استهدفت المحلات السكنية والمحلات التجارية، وقد طالت العملية إذاعة "دريم أف أم" بولاية القيروان ما حتم ايقافها بثها المباشر في انتظار حل الاشكال التقني ودرء الخسائر التي تعرضت لها.

وقد تواصل خلال الفترة التي يشملها التقرير سعي المسؤولين الحكوميين إلى التعتيم على سير ملفات حارقة كملف "الحوض المنجمي" حيث بقيت مجريات أولى جلسات الحوار الاجتماعي بالمنطقة سرية في ظل منع الصحفيين من تغطيتها.

كما تواصل سعي القضاء للتدخل في تنظيم الاتصال السمعي البصري، فبعد اتخاذ كل الإجراءات التأديبية في حق قناة "التاسعة" اثر خطأ اعتبرته نقابة الصحفيين فادحا ووقع على إثره إيقاف البرنامج المعني بقرار من الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، أصرت النيابة العمومية بولاية سوسة على إثارة التتبع في حق برنامج"لكلنا تونس".

وقد سجلت النقابة خلال شهر ماي 2020 تواصل رفض السياسيين ونواب الشعب للنقد، إذ وصل الأمر حد توجيه نعوت تمس من الكرامة الإنسانية طالت المعلق السياسي هيثم المكي من قبل نائب الشعب ورئيس كتلة ائتلاف الكرامة سيف الدين مخلوف. ويأتي هذا الاعتداء تواصلا لمنهج اتصالي تعاملت به الكتلة البرلمانية وامتدادا لمحاولتها تقديم مقترحات لتعديل القوانين المنظمة للإعلام تمس من استقلالية الهيئة الدستورية المعنية بتنظيم القطاع السمعي البصري.

وتعبر النقابة عن مخاوفها من أن يذهب الصحفيون ضحايا للتوتر الاجتماعي الذي خلفته التبعات الاقتصادية لجائحة "كورونا" اثر تواتر الاحتجاجات الاجتماعية، وهي تدعو كل السلط وخاصة وزارة الداخلية لخلق مناخ آمن للصحفيين في الميدان والتدخل عندما يقتضي الأمر لحمايتهم.

كما تعبر النقابة عن استيائها من محاولات العودة إلى الخلف ورفض الرأي المخالف و هرسلة الصحفيين من قبل ممثلي السلطة التنفيذية والتشريعية ما يخلق مناخ غير صحي للديمقراطية التونسية داعية كل الأطراف إلى احترام طبيعة عمل الصحفيين.

وتدعو النقابة الجميع إلى الحفاظ على مكسب حرية التعبير باعتباره أحد أهم ضمانات الإصلاح وتدعيم التشريعات المنظمة له والضامنة للحريات والداعمة لها و احترام الطابع الرقابي لعمل وسائل الإعلام في كشفها لنقائص عمل الدولة وجهودها في دفع عجلة التنمية والنهوض بواقع المواطن.

**النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين**

**مقدمة إحصائية**

سجلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين 10 اعتداءات من أصل 16 إشعار بحالة اعتداء خلال شهر ماي 2020. وقد وردت الإشعارات في شكل اتصالات مباشرة أو على شبكات التواصل الاجتماعي.

وقد تراجع نسق الاعتداءات مقارنة بشهر أفريل من نفس السنة، حيث سجلت الوحدة خلال شهر أفريل 13 اعتداء من أصل 16 إشعارا بحالة وردت عليها.

وقد طالت الاعتداءات 17  صحفيا وصحفية وسائق وحيد ومؤسسة إعلامية وهي دريم أف أم .



وقد توزع الضحايا حسب الجنس إلى 7 نساء و11 رجال.



ويعمل الصحفيون الضحايا في 12 مؤسسة إعلامية تونسية من بينها 7 إذاعات و 3 قنوات تلفزية و صحيفة مكتوبة وحيدة وموقع إلكتروني وحيد.

وسجّلت الوحدة خلال شهر ماي، 3 حالات هرسلة ضدّ الصحفيين و3 حالات اعتداء لفظي وحالة تحريض وحيدة.

كما تواصلت خلال شهر ماي حالات المنع من العمل والتتبعات العدلية ، حيث سجلت وحدة الرصد حالة منع من العمل وحيدة وحالة تتبع عدلي وحيدة. كما سجل شهر ماي حالة سرقة طالت إذاعة دريم أف أم بالقيروان.



وقد وقعت الاعتداءات في 3 مناسبات في الفضاء الإفتراضي وفي 7 مناسبات في الفضاء الحقيقي.



وقد تصدر المواطنون ترتيب المعتدين على الصحفيين خلال شهر ماي، حيث كانوا مسؤولين عن 3 اعتداءات، تلاهم محتجون بـ 2 اعتداءات. وكان كل من نواب الشعب و الجهات القضائية ومجهولون ونشطاء ومسؤولون حكوميون مسؤولون عن اعتداء وحيد.



وتوزعت خارطة الاعتداءات بين عدة ولايات، حيث سجلت وحدة الرصد 3 حالات اعتداء في ولاية تونس و2 حالات اعتداء في كل من ولايتي القيروان وقفصة وحالة اعتداء وحيدة في كل من ولايات سيدي بوزيد وسوسة وزغوان.

**هرسلة واعتداءات لفظية تطال الصحفيين**

سجلت وحدة الرصد تواصل حالات الاعتداءات اللفظية والتحريض على الصحفيين سواء على صفحات التواصل الاجتماعي أو خلال الحضور الإعلامي لبعض الضيوف، وانخرط فيها مواطنون ونواب شعب ومحتجون في محاولة لتوجيه الصحفيين خلال عملهم الميداني أو معاقبتهم على أرائهم. وقد تجاوز النقد الموجه إلى عمل وسائل الإعلام حدود التعبير على الرأي إلى التحريض على الصحفيين واقتحام مقرات عملهم لهرسلتهم كما حدث في إذاعة "الكرامة" بسيدي بوزيد.

**\* تحريض على حنان العباسي**

**المكان: ولاية زغوان**

**التاريخ: 12 ماي 2020**

**المعتدى عليهم: حنان العباسي مراسلة "الإذاعة الوطنية" بزغوان**

**المعتدي: مواطنون**

**الوقائع:**

اتهم بعض متساكني بئر مشارقة من ولاية زغوان حنان العباسي مراسلة الإذاعة الوطنية بنقل خبر عبر إذاعة المنستير عن حالة تسيب وعدم التزام بعض المحلات بالوقت القانوني للغلق المفروض بحكم حالتي الطوارئ والحجر الصحي.

وكانت العباسي قد نقلت خبرا عن الوضع في السوق البلدي بزغوان في الوقت الذي روج فيه بعض المواطنين نقلها لخبر حول تسيب وعدم التزام بعض المحلات. وقد تعرضت الصحفية إلى عملية هرسلة وتشهير من بعض المواطنين على شبكات التواصل الاجتماعي.

في الوقت الذي نشرت فيه صفحة بئر مشارقة على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" تدوينة نددت فيها بالادعاءات الكاذبة والمسيئة للصحفية حنان العباسي.

**\* ضغوطات على أمل المكي على خلفية تحقيق صحفي**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 13 ماي 2020**

**المعتدى عليهم: أمل المكي الصحفية بموقع "إنسان"**

**المعتدي: نشطاء**

**الوقائع:**

تعرضت الصحفية بموقع "إنسان" لضغوطات من ممثلين لمجلس تونس للاجئين على خلفية نشرها لتحقيق صحفي حول وضعية اللاجئين في تونس.

حيث تم الاتصال بالصحفية عبر وسطاء لعقد لقاء مع ممثلي المجلس إثر نشرها تحقيق حول شبهة فساد في مشروع "حماية اللاجئين" الممول من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين" ولكن الصحفية أكدت أنه يمكن للمجلس طلب حق الرد في حال ورود معطيات غير صحيحة في علاقة بالملف بطريقة مباشرة أو عبر البريد الالكتروني. وقد أكدت إدارة موقع "إنسان" أن الموقع تعرض إثر نشر التحقيق إلى محاولة قرصنة.

**\* سيف الدين مخلوف يهاجم هيثم المكي**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 15 ماي 2020**

**المعتدى عليهم: هيثم المكي الصحفي بإذاعة "موزاييك أف أم"**

**المعتدي: نواب شعب**

**الوقائع :**

هاجم رئيس كتلة إئتلاف الكرامة بمجلس نواب الشعب سيف الدين مخلوف الصحفي والمعلق السياسي هيثم المكي على خلفية تعليقه على تقديم الكتلة مشروع قانون يستهدف تعديل المرسوم 116 المنظم لقطاع الاتصال السمعي البصري.

وقد نعت النائب المعلق السياسي بـ "الكلب" في ضرب صارخ لكل أخلاقيات الحوار ومبدأ احترام الكرامة الإنسانية موجها له سيلا من الاتهامات.

ويأتي الاعتداء على المكي في ظل تواصل اعتداءات نواب كتلة ائتلاف الكرامة على الصحفيين منذ بداية الدورة البرلمانية الجديدة.

**\* اعتداء على فريق عمل "التلفزة التونسية" بقفصة**

**المكان: ولاية قفصة**

**التاريخ: 15 ماي 2020**

**المعتدى عليهم: فريق عمل "التلفزة التونسية" في قفصة**

**المعتدي: محتجون**

**الوقائع:**

اعتدى عدد من سائقي سيارات التاكسي الفردي وسيارات الأجرة لفظيا على الفريق الصحفي لـ "التلفزة التونسية" بقفصة والمتكون من الصحفية عايدة بوقرة والمصور الصحفي عماد الأجري خلال تغطيتهم للاحتجاجات التي نظمتها كل من غرفة سائقي سيارات التاكسي الفردي وغرفة سائقي سيارات الأجرة للمطالبة بإجراءات لفائدتهم نتيجة الأضرار التي لحقتهم جراء جائحة كورونا.

حيث تنقل فريق عمل التلفزة الوطنية لتغطية الوقفة الاحتجاجية بقفصة، وفور وصولهم توجه أحد المحتجين إلى الصحفية عايدة بوقرة وأكد لها أنه إن لم تكن امرأة فإنه سيعتدي عليها جسديا وسيمنعها من العمل.

وقد تمسك الفريق الصحفي بمواصلة عمله في تغطية الوقفة الاحتجاجية وخلال أخده لتصريح من ممثل غرفة سائقي سيارات الأجرة توجه نحوه أحد المحتجين ومنعه من التصوير. وقد تتالت محاولات منع فريق "التلفزة التونسية" في أربع مناسبات ووجه لهم المحتجون وابلا من الشتائم طالبوهم بالمغادرة ما اضطرهم لذلك.

**\* اعتداء على الصحفيين بساحة القصبة**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 15 ماي 2020**

**المعتدى عليهم: ممثلي وسائل الإعلام العاملين بساحة القصبة بتونس**

**المعتدي: محتجون**

**الوقائع:**

اعتدى مجموعة من سائقي سيارات التاكسي "لواج" و من أصحاب شركات كراء السيارة على الصحفيين خلال تغطيتهم لوقفة احتجاجية نظموها بالقصبة بتونس العاصمة.

حيث تنقل الصحفيين لتغطية الندوة الصحفية للوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمشاريع الكبرى لبنى الجريبي، وفور وصولهم للقصبة لاحظوا جمعا غفيرا من المحتجين أمام مقر الحكومة فتنقلوا للعمل على تغطية الاحتجاجات.

وبعد أخذ تصريحات من ممثلي غرفة سائقي سيارات التاكسي "لواج" توجهوا نحو ممثلة غرفة أصحاب وكالات كراء السيارات التي وجهت انتقادات للإجراءات التي اتخذت لفائدة الإعلام مؤكدة أن من حق قطاعها التمتع بنفس الامتيازات التي تمتع بها.

وقد عبر الصحفيون عن استيائهم من تصريح ممثلة الغرفة وأعلنوا مقاطعتهم لها وحاولوا مغادرة المكان، وفور تحركهم وجدوا أنفسهم محاطين بمئات المحتجين الذين عملوا على سبهم وشتمهم ومطالبتهم بالمغادرة.

وخلال مرورهم بمكان احتجاج أصحاب سائقي سيارات التاكسي "لواج" توجه نحوهم أحد المحتجين وحاول الاعتداء بالعنف على الزملاء الصحفيين. وخلال مغادرتهم للمكان وجه لهم سائقو سيارات التاكسي "لواج" وابلا من الشتائم رافعين في وجههم شعار "ارحل اعلام العار".

**\* اعتداء لفظي يطال نادرة رجب**

**المكان: ولاية القيروان**

**التاريخ: 22 ماي 2020**

**المعتدى عليهم: نادرة رجب مراسلة "الإذاعة الوطنية"**

**المعتدي: مواطنون**

**الوقائع:**

اعتدت مجموعة من المواطنات لفظيا على مراسلة "الإذاعة الوطنية" نادرة رجب خلال تغطيتها لمدى التزام المواطنين بإحترام التباعد الجسدي أمام مكتب البريد بالقيروان.

حيث تنقلت بن رجب إلى مكتب البريد بالقيروان المدينة، وعملت على تغطية مدى التزام المواطنين وفور تفطن بعض المواطنات إلى تواجدها بالمكان عبروا عن احتجاجهم من تواجدها. واتجهت إحدى المواطنات إلى الصحفية وهددتها بإفتكاك هاتفها وتكسيره والاعتداء عليها بالعنف المادي. وعمدت المواطنة إلى الاعتداء على الصحفية بالعنف اللفظي ما جعلها تنسحب من المكان خوفا من تطور ردة الفعل والتعرض لاعتداء أخطر.

**\* اقتحام استديو بث إذاعة "الكرامة" بسيدي بوزيد**

**المكان: ولاية سيدي بوزيد**

**التاريخ: 25 ماي 2020**

**المعتدى عليهم: فوزي اليوسفي المتعاون مع إذاعة "الكرامة"**

**المعتدي: مواطنون**

**الوقائع:**

اقتحم مجموعة من المواطنين مقر الإذاعة الكرامة الجمعياتية بسيدي بوزيد خلال البث المباشر لبرنامج "بوليميك" الذي يقدمه المعاون مع الإذاعة "فوزي اليوسفي"، ودخل اثنان منهم أستديو البث وهددا مقدم البرنامج باستهدافه جسديا والاعتداء على المعدات إذا وقع استضافة أحد الداعين لإعتصام باردو 2.

وقد بقي المقتحمون بمقر الإذاعة إلى نهاية البرنامج مع عطل عمل مقدم البرنامج واضطره إلى إلغاء تدخل ضيفه حماية لنفسه ومقر عمله.

**تواصل عوائق الحصول على المعلومة**

تميز شهر ماي 2020 بتواصل سياسة التعتيم الإعلامي على بعض الملفات المهمة والحارقة كملف الحوض المنجمي وتواصلت التتبعات العدلية في حق الصحفيين رغم الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الهياكل المهنية في تكريس لمبدأ العقاب مرتين وتدخل في اختصاص الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري في تنظيم قطاع الإعلام السمعي البصري. كما سجل شهر ماي أول عملية سرقة لمقرات المؤسسات الإعلامية والتي طالت إذاعة "دريم أف أم" بالقيروان ما حتم إيقاف بثها في انتظار تعويض الخسائر.

**\* سرقة مقر إذاعة "دريم أف أم"**

**المكان: ولاية القيروان**

**التاريخ: 8 ماي 2020**

**المعتدى عليهم: مقر إذاعة "دريم أف أم" بالقيروان**

**المعتدي: مجهولون**

**الوقائع:**

فوجئ طاقم عمل إذاعة "دريم أف أم" الجمعياتية بولاية القيروان بتعرض مقر الإذاعة إلى الخلع وسرقة المعدات التقنية الخاصة بالنقل المباشر.

حيث تنقل الصحفيون والتقنيون للعمل بمقر الإذاعة ولاحظوا أثار خلع باب المؤسسة، وفور دخولهم تفطنوا إلى سرقة معدات النقل المباشر. وقد شملت السرقة معدات النقل المباشر وآلات التصوير المخصصة لها والحواسيب والمصادح.

وقد اضطرت المؤسسة إلى قطع البث في انتظار تعويض النقص الفادح في المعدات وتم فتح تحقيق في عملية السرقة في مركز الأمن بالقيروان المدينة، حيث تم تحرير محضر في الغرض وتنقلت الشرطة الفنية في حينها إلى مقر الإذاعة للقيام بالاختبارات اللازمة.

**\* تتبع عدلي الصحفية "لبنى بن عبد الله"**

**المكان: ولاية سوسة**

**التاريخ: 13 ماي 2020**

**المعتدى عليهم: لبنى بن عبد الله الصحفية بقناة "التاسعة"**

**المعتدي: جهات قضائية**

**الوقائع:**

فتحت النيابة العمومية بسوسة تحقيقا ضد الصحفية بقناة التاسعة "لبنى عبد الله" على إثر ما جد خلال نقلها المباشر من نزل الحجر الصحي بجهة سوسة ضد أحد قاطني النزل في برنامج " لكلنا تونس " بتاريخ 27 مارس 2020.

وقد تم الاستماع للصحفية والسائق المرافق لها بتهمة خرق الحجر الصحي ومخالفة قانون الطوارئ والثلب العلني رغم استظهار الفريق الصحفي بكل الوثائق والتراخيص القانونية المطلوبة للعمل الميداني.

وتأتي الملاحقة القانونية خارج إطار القانون المنظم لحرية الصحافة والطباعة والنشر رغم العقوبة المتخذة من الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري طبق أحكام المرسوم المنظم للإتصال السمعي البصري وقرارها إيقاف البرنامج.

و يذكر أنه بتاريخ 27 مارس 2020 جدت مشادة كلامية بإحدى نزل مقر الحجر الصحي بشط مريم بولاية سوسة بين الصحفية و أحد الخاضعين للحجر تم على إثرها اتخذ قرار إيقاف البرنامج من الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري و صدر بيان من النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين تدين فيه الحادثة .

**\* منع صحفيين من العمل بقفصة**

**المكان: ولاية قفصة**

**التاريخ: 20 ماي 2020**

**المعتدى عليهم: ممثلي وسائل الإعلام في قفصة**

**المعتدي: مسؤولون حكوميون**

**الوقائع:**

تم منع كل ممثلي وسائل الإعلام من تغطية أول اجتماع تقني حول "الحوار الاجتماعي في الحوض المنجمي" بمقر ولاية قفصة بحضور مستشار رئيس الحكومة جوهر بن مبارك.

حيث فور ورود أنباء زيارة بن مبارك وانطلاق الحوار الاجتماعي ، توجه كل ممثلو وسائل الإعلام بالمنطقة إلى مقر الولاية لتغطية هذا الحدث المهم الذي له انعكاسات على تنقية المناخ الاجتماعي بالمنطقة واستعادة شركة فسفاط قفصة لتوازناتها المالية وأدوارها الاجتماعية.

وقد تفاجأ الصحفيون منذ وصولهم بمنعهم من الدخول إلى مقر الولاية من قبل المسؤول على البوابة مؤكدا أن الاجتماع مغلق.

ورغم تواتر مطالبة ممثلي وسائل الإعلام بالدخول لأخذ بعض اللقطات للقاء لإعداد تقاريرهم الإخبارية إلا أنه تم رفض طلبهم بتعلة أن "الاجتماع تقني ومغلق". وقد تمسك الصحفيون بحقهم في الحصول على المعلومة حول الملف ولكن أصر المسؤولون المحليون ومستشار رئيس الحكومة جوهر بن مبارك على عدم القيام بتصريح صريح صحفي وغادر بن مبارك المكان من الباب الخلفي دون أن يتمكن الصحفيون من الحديث معه.

وأمام رفض بن مبارك غير المعلن التصريح للإعلام تحفظت بقية الأطراف من مسؤولين محليين وممثلي أطراف اجتماعية عن مد الصحفيين المعلومة.

**التعليـــــق القانـــــــونــــــي العام**

خلال شهر ماي 2020 تعرض عديد الصحفيين إلى اعتداءات متعددة ومتنوعة من قبل عديد الأطراف سواء أكانوا من المواطنين أو المسؤولين وتراوحت الاعتداءات الموثقة بين التهديد بالعنف والمنع من العمل وخلع مؤسسات إعلامية وسرقة محتوياتها والهرسلة والاعتداء الفعلي بالعنف والتعتيم والشتم والإحالة أمام القضاء من قبل النيابة العمومية .

وفي بعض الحالات كانت الاعتداءات الموثقة فردية في حين كان بعضها الآخر جماعيا استهدف مجموعة من الصحفيين في نفس الوقت.

وخلال تغطية الوقفات الاحتجاجية للعاملين في مجال النقل في تونس أو قفصة تعرض الصحفيون إلى السب والشتم من قبل جمهور المحتجين ناعتين إياهم بإعلام العار. وهو ما يؤكد أن هناك موقفا مسبقا ومسيسا في علاقة بوسائل الإعلام.

ومما يلفت الانتباه كذلك تعرض الصحفي هيثم المكي إلى حملات سب وشتم وتهديد وذلك بعد أن وصفه أحد النواب بوصف لا يليق.

وشهد الشهر إقتحام مؤسسة إعلامية تحت جنح الظلام وسرقة محتوياتها ، كما شهدت مؤسسة أخرى إقتحاما من قبل أفراد لمنع استضافة ضيف. والمؤكد أن الإقتحامات المذكورة ذات خلفية سياسية وغايتها ترهيب الصحفيين والمؤسسات الإعلامية التي يعملون بها بسبب خطها التحريري.

ورغم حيازة الصحفية لبنى عبد الله لترخيص للتنقل وإذن بمأمورية عمل خلال عملها بمركز الحجر الصحي يوم 27 مارس 2020 فإنها أحيلت على القضاء بتهم خرق حظر الجولان والحجر الصحي والقذف العلني . وكانت الهياكل المهنية أجمعت على وجود خطأ مهني في علاقة بما صدر عنها وعن المنشط لكن أقوالها لا يمكن أن تشكل أركان جنحة القذف.

ومن الناحية القانونية فإن إقتحام مؤسسة إعلامية مجرم جزائيا وتوصف الفعلة بكونها دخول محل الغير بدون إرادة صاحبه كما أن الإستيلاء على معدات مؤسسة إعلامية ليلا هو من باب السرقة الموصوفة ويشكل وصف صحفي بالكلب جنحة السب والشتم طبق الفصل 57 من المرسوم 115. ويجرم الفصل 14 من المرسوم 115 أعمال الإهانة والتعدي بالقول أو الإشارة أو الفعل أو التهديد ضدّ الصحفيين حال مباشرتهم لعملهم.

وبخصوص إمتناع مسؤول حكومي عن الإدلاء بأي تصريح للصحفيين خلال جولة التفاوض مع أهالي الحوض المنجمي ، فإن الفصل 10 من المرسوم يشير أنه " للصحفي كما لكل مواطن حق النفاذ للمعلومات والأخبار والبيانات والإحصائيات والحصول عليها من مصادرها المختلفة ".

ويعاني الصحفيون الذين يعملون على الملفات المتعلقة بالفساد المالي والإداري من عديد الضغوط والتهديدات الصريحة والمبطنة ولا بدّ من التفكير في شمولهم بنوع خاص من الحماية بإعتبار أن الإستقصاء هو مهنتهم وعملهم اليومي .

وفي هذا الإطار يمكن فتح حوار مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بخصوص توفير الحماية للصحفيين الذين يباشرون ملفات الفساد وتمكينهم من تدريب في مجال الحماية السيبرانية مثلما هو معمول به في عدة بلدان.

**مشروع قانون**

تعمل حاليا وزارات الداخلية والعدل والدفاع على صياغة مشروع قانون جديد حول القوات الحاملة للسلاح.

وكانت الحكومة عرضت مشروع القانون 25/2015 وأطلقت عليه إسم " زجر الاعتداءات على القوات المسلحة ". ولم يلق مشروع القانون المذكور أي مساندة بما في ذلك من النقابات الأمنية.

واتفقت مكونات المجتمع المدني على اعتبار أن مشروع القانون المذكور يمس بجملة من الحقوق والحريات منها الحق في الحيازة والمساواة بين الأفراد وحرمة المسكن وحرية التعبير والصحافة.

ومن المفروض أن يتم تشريك المجتمع المدني في صياغة مشروع القانون الجديد بما في ذلك النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وذلك حتى لا تتكرر تجربة فشل مشروع القانون 25/2015.

**متابعات قضائية**

**قضية لبنـى عبد الله:**

تم الإستماع إلى الصحفية بقناة التاسعة لبنى عبد الله من قبل باحث البداية وبإذن من النيابة العمومية بسوسة بوصفها مشتبها بها في إرتكاب جنح خرق الحجر الصحي والقذف العلني ومخالفة أمر حالة الطوارئ وتم الإستماع إلى السائق في إنتظار سماع المنشط علاء الشابي.

يذكر أنه في 27 مارس 2020 حدثت مشادة كلامية بين الصحفية وأحد نزلاء الحجر الصحي بشط مريم بسوسة بسبب عملها الصحفي وقد تلفظت الصحفية تجاه النزيل بعبارات قاسية.

لكن الجميع فوجئ بفتح البحث رغم تحوز الصحفية على التراخيص اللازمة (بطاقة صحفي/ ترخيص جولان من السلطات/ إذن بمأمورية من القناة )

التوصيـــــــــــــــــات

**إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما سجلته من اعتداءات طالت الصحفيين خلال شهر ماي 2020 تدعو:**

- رئاسة الحكومة إلى تعديل سياستها الاتصالية في اتجاه أكثر شفافية والانفتاح أكثر على وسائل الإعلام واحترام حق الصحفي في الحصول على المعلومة الدقيقة والسريعة وإزالة كل العوائق الإدارية أمامه.

- رئاسة الحكومة إلى إلغاء كل المذكرات والعوائق الإدارية أمام الصحفيين في الحصول على المعلومة خلال مواكبتهم الميدانية لكل الأعمال في الإدارات العمومية الراجعة لها بالنظر.

- مجلس نواب الشعب إلى إسقاط مبادرة ائتلاف الكرامة المتعلقة بتعديل المرسوم 116 المنظم للاتصال السمعي البصري والدفع في اتجاه قانون أساسي منظم له.

- المجلس الأعلى للقضاء إلى التدقيق في مجال تدخل النيابة العمومية في تنظيم قطاع الاتصال السمعي البصري وتفعيل دوره لمناهضة "ازدواجية العقوبة" في الملفات المتعلقة بتنظيمه.

- المتدخلين الاجتماعيين إلى احترام طبيعة عمل الصحفيين وإلزام منظوريهم بالتوقف عن الممارسات العنيفة ضد الصحفيين في الميدان .

- المواطنون إلى احترام طبيعة عمل الصحفيين وسعيهم إلى نقل مشاغلهم واحتجاجاتهم إزاء الأوضاع الاقتصادية الخانقة.

**أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفّذ بالشراكة مع:**

**اليـــــــــــــــونســـــــــــــــــــكو**.